مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد 6: 2019.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(27), No.(6): 2019.

إشكالية الولاء في المجتمع العراقي

عمار سليم عبد حمزه
قسم علم الاجتماع –جامعة بابل– بابل– العراق
aube_z@yahoo.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 8 /10 / 2019
تاريخ قبول النشر:2 /12/ 2019
تاريخ النشر: 2019 /12/29

الخلاصة

يعاني المجتمع العراقي في الحقبة الأخيرة من حالة انقسامات وتشرذمات حزبية وطائفية وقومية ودينية ومناطقية وعشائرية لم يسبق لها مثيل في أية مرحلة سابقة من مراحل التأريخ الحديث، ما أسباب هذا التشرذم والتشظي في الهوية الوطنية العراقية؟ هل في التعاقبات السياسية على حكومة العراق والتي كرست ولاءات أفراده ونوعتها، أم نتيجة التثقيف الحزبي والقومي والطائفي الذي يتجه باتجاه تحقيق المصالح على أساس المحاصصة دون حساب للمخاطر التي يمكن أنْ تنجم عنها! وللبحث اهمية كبيرة وهي محاولة الوصول إلى السبل الكفيلة في علاج أسباب وظروف التنوع في الولاء بوصفها معوقات في إقامة مجتمع عراقي مدني بعيد البعد كله عن التطرف والغلو ويمكن التعرف على طبيعة الولاء في المجتمع العراقي.

يهدف إلى معرفة العوامل المسببة لتنوع الولاء، و يعدّ هذا البحث من البحوث المكتبية التي تعتمد على رصد الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع البحث أو مشكلته.

الكلمات الدالة: الولاء، الاشكالية، الهوية، المجتمع، الطائفية

The Issue of Loyality in the Iraqi Society

Ammar Saleem Abd
Social Department/Babylon University/Babel/Al-Iraq

Abstract:

Iraqi society suffers in the last period of the state of divisions and fragmentation of partisan, sectarian, national, religious, regional and tribal unprecedented in any previous stage of modern history, what are the reasons for this fragmentation and fragmentation of the Iraqi national identity? Is it in the political successions on the government of Iraq, which has devoted the loyalties and quality of its members, or as a result of partisan, national, and sectarian education that tends to achieve interests on the basis of quotas without taking into account the dangers that could result from them! The research is of great importance to try to find ways to address the causes and circumstances of diversity in loyalty as obstacles to the establishment of an Iraqi civil society far from extremism and Hyperbole.

Identify the nature of loyalty in Iraqi It aims to know the factors that cause diversity It aims to know the factors that cause diversity

This research is a library research based on monitoring the scientific literature related to the research topic or problem.

Keywords: loyalty, problematic, identity, society, sectarianism

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

1- مقدمة.

والمجتمع العراقي نموذج متكامل لهذا التنوع الذي قلَّ ما نجدهُ بهذا الشكل في مجتمعات أخرى، فهو يتشكل من تنوع قومي وعرقي وديني ومذهبي واجتماعي، ويتجلى في طقوس وشعائر وثقافات مختلفة؛ لذا تحتم علينا الضرورة احترام هذا التنوع والاستفادة منه بوصفه ثروة اجتماعية وحضارية، ولا يتحقق ذلك إلاَّ من خلال إشاعة ثقافة التعايش بين أصناف هذا التنوع الاجتماعي جميعها، مع ضرورة قبول الآخر مهما كانت ولاءاته؛ ضمن ولائنا الواحد الذي يتمثل في الولاء للعراق.

والعراق ليس هو البلد الوحيد في العالم الذي يعيش تعددية عرقية ودينية ومذهبية، وربما لو ألقينا نظرة سريعة على الهند لوجدنا أن أكبر ديمقراطية حديثة في العالم والتي يعيش فيها شعب يقرب من مليار وربع المليار إنسان، فيها من الديانات ما يعد بالمئات ومن القوميات مثل ذلك، ومع ذلك استطاعت هذه القارة المترامية الأطراف والمليئة بكل غريب وعجيب من العادات والطبائع والقيم والتقاليد، أنْ تستوعب هذه التناقضات كلها وتدمجها في هوية وطنية واحدة؛ فلم ينشأ صراع الهويات في الوطن الواحد على حساب الهوية الوطنية العليا.

وأروبا التي غرقت في حروب أهلية وقومية لسنين طويلة؛ سنّت قوانين مفرطة في الحرية والعدالة، فهذه الدول التي فترت من الاقتتال البيني زمناً طويلاً؛ توصلت إلى لا مفر من الاعتراف بالآخر والعيش معاً بمصالح مشتركة.

وجنوب أفريقيا الدولة التي عانت من نظام عنصري، أدركت قياداتها بأنَّه لا يمكن العيش مع إقصاء أبناء البلد لذلك توصلت إلى اتفاقات كان لها الأثر الأكبر في تغيير وجه الدولة وتحويلها من دولة عنصرية إلى دولة ديمقراطية متسامحة مع مكونات المجتمع جميعها الأفريقي والأوربي.

2- الفصل الأول/ عناصر

3- **1.2 .مشكلة البحث:** يعاني المجتمع العراقي في الحقبة الأخيرة من حالة انقسامات وتشرذمات حزبية وطائفية وقومية ودينية ومناطقيه وعشائرية لم يسبق لها مثيل في أية مرحلة سابقة من مراحل التأريخ الحديث. والسؤال الذي يطرح نفسه.. ما أسباب هذا التشرذم والتشضي في الهوية الوطنية العراقية؟ هل في التعاقبات السياسية على حكومة العراق والتي كرست ولاءات أفراده ونوعتها، أم نتيجة التثقيف الحزبي والقومي والطائفي الذي يتجه باتجاه تحقيق المصالح على أساس المحاصصة دون حساب للمخاطر التي يمكن أنْ تنجم عنها! أم نتيجة لمرور العراق بمرحلة تغير سريع نحو الديمقراطية دون مشاركة حقيقية من قبل أفراده! أم جاء بسبب التدخلات الخارجية المستمرة في الشأن العراقي؟ هذا الحال جعل الساحة العراقية تبدو على درجة عالية من الارتباك في هوية أفراده وفي ولاءهم مظهرةً صراعات واضحة بين ما هو وطني وما هو ديني مذهبي وعشائري ومناطقي. ألا يحق لنا أنْ نقلق على هذا الحال ونحن نرى هويتنا الوطنية تعاني التشويه والانقسام على ذاتها؟ في هذه التساؤلات وما يرتبط بها من تساؤلات فرعية أخرى تكمن مشكلة بحثنا هذا.

2.2. أهمية البحث: في ضوء مشكلة البحث، فإنَّ أهمية بحثنا هذا تكمن في:

1- محاولة الوقوف على العوامل والظروف التي أدت إلى ظهور مشكلة التنوع في الولاء.

2- محاولة الوصول إلى السبل الكفيلة في علاج أسباب وظروف التنوع في الولاء بوصفها معوقات في إقامة مجتمع عراقي مدني بعيد البعد كله عن التطرف والغلو.

3.2. أهداف البحث: يهدف بحثنا هذا إلى:

1- التعرف على طبيعة الولاء في المجتمع العراقي.

2- يهدف إلى معرفة العوامل المسببة لتنوع الولاء.

4.2.- تحديد المفاهيم.(الهوية والانتماء والولاء)

يتحدد مفهوم الهوية بناءً على الدلالة اللغوية والفلسفية السوسيولوجية والتأريخية لهذا المصطلح. ويقابل مصطلح الهوية العربي كلمة (edentate) في الفرنسية والانكليزية وهو من أصل لاتيني ويعني الشيء نفسه أو الذي ما هو عليه، أي أنَّ الشيء له الطبيعة نفسها التي للشيء الآخر.

وتعرف أيضاً على أنَّها حصيلة لمجموعة انساق العلاقات والدلالات التي يستقي منها الفرد معنى لقيمته، ويصنع لنفسه في ضوئها نظاماً يشكل في إطاره هويته بحيث تتوفر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته داخل الوسط السوسي وثقافي بوصفه نظاماً مرجعياً على المستوى السلوك[1،ص11].

وتعرف الهوية (Identity) كذلك بأنَّهاإحساس فرد أو جماعة بالذات، إنَّها نتيجة وعي الذات، بأنني أو نحن نمتلك خصائص مميزة ككينونة تميزني عنك وتميزنا عنهم. فالطفل الجديد قد يمتلك عناصر هوية ما عند ولادته بعلاقة مع اسمه وجنسه وأبوته وأمومته ومواطنتيه، وهذه الأشياء في كل حال لاتصبح جزءاً من هويته حتى يعيها الطفل ويعرّف نفسه بها[2،ص 37].

والهوية تعني وعي الفرد بانتمائه إلى جماعة تأريخية توفر له إطاراً وظيفياً لاشباع حاجته إلى الأمن النفسي، وإطارا" مرجعياً لصياغة منظومة قيمية- ثقافية تنظم إدراكاته للعالم وتفاعلاته معه وتقييماته له، وإطاراً نزوعياً للسعي نحو إنجاز أهداف جمعية مشتركة، دون أنْ يتعارض مع أهدافه الفردية الخاصة. فالهوية بهذا المعنى هي نتاج للتجارب المشتركة ونمط الحياة المشتركة بين أفراد تلك الجماعة التاريخية[3].

ويختلط مفهوم الهوية مع عدة مفاهيم تتداخل معه أو ترتبط به بعلاقة معينة وهناك مفاهيم قد يعني استخدامها لفظ الهوية ذاته، ومن أبرز هذه المفاهيم: مفهوم الانتماء والولاء ومفهوم الذات...الخ. فلابد من أنْ ينتمي الفرد إلى جماعة معينة سواء كانت جماعة صغيرة أم كبيرة فالانتماء هو الالتزام بوعي والارتباط برحاب الأرض، وكذلك يعني الارتباط الوثيق بالشيء موضوع الانتماء، أمَّا الانتماء الوطني فهو الانتساب الحقيقي من الفرد لوطنه فكراً والذي تجسده الجوارح عملاً، ومن خلال الانتماء تبرز الهوية الكامنة في النفوس الفردية فإذا تلاشت الهوية تلاشى الانتماء، ولكن العكس ليس صحيحاً[3، ص 85].

أمَّا مفهوم الولاء (Loyalty) ففي اللغة فهو من الولي أي القرب والدنو، ويقال: بينهما ولاء: قرابة، والوليُّ: ضد العدو وهو المحب والصديق والنصير، ووالى فلان فلاناً إذا أحبه، والولاء: ضد المِلك، والوَلاية والوِلاية: النصرة، وعليه فالولاء لغة يعني النصرة والمحبة.

والولاء اصطلاحاً يشترك مع المعنى اللغوي بأنَّ كليهما يعني القرب والحب والنصرة والصداقة، ويمكن تعريف الولاء بمفهومه العام بأنَّه مشاعر الفرد وأحاسيسه الإيجابية بالمحبة والنصرة تجاه موضوع معين[5]. ومن أقسامه:

- الولاء الأسري: مشاعر الفرد وأحاسيسه الإيجابية تجاه أسرته.
- الولاء البيئي: الحفاظ على البيئة من التلوث.

– الولاء الوطني: ومنه الولاء السياسي الذي يعني طاعة النظام والقيام على حقوق المواطنين وواجباتهم. وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ومعرفة الرموز الوطنية مثل: الراية والنشيد الوطني واحترام التراث الوطني. ومنه أيضاً الولاء للمكان أو رقعة الأرض التي تمثل ركن من أركان قيام الوطن. ومنه كذلك الولاء للشعب، وأهم مظاهره (الحب والتعاون) بين المواطنين والمحافظة على العادات والتقاليد التي يرضى عنها مواطنو الدولة، والتفاعل والتعايش مع مشكلات المجتمع الذي يعيش فيه.

– الولاء العالمي: ويقصد به التفاهم والترابط بين الشعوب جميعها بحيث يعمّ الأمن والتعاون بين الجميع[4،ص 52– 53].

3– الفصل الثاني– أسباب تنوع الولاء في المجتمع العراقي وعلاقتها بالهوية الوطنية

تواجه المجتمعات البشرية على امتداد تأريخها ومسيرتها السياسية والاجتماعية كثيرٌ من التحديات التي تشكل تهديداً حقيقياً لديمومتها وبقائها، ومن هذه التحديات ما يساعد على زيادة اللحمة الاجتماعية والوطنية؛ ومنها ما يترك فيها آثاراً سلبية كبيرة، وذلك بسبب ما تتركه من أوضاع سلبية على المجتمع[5، ص 33].

وما مجتمعنا العراقي إلاَّ أحد هذه المجتمعات التي مرت ويمر بمجموعة تحديات والتي كانت أسباب حقيقية لتنوعه، ومن أبرز هذه الأسباب ما يأتي:

1– الحكومات الدكتاتورية.

2– تنوع تركيبة المجتمع العراقي.

3– التنشئة الاجتماعية.

4– المحاصصة الطائفية:

5– التدخلات الخارجية.

أولاً– الحكومات الدكتاتورية:

لا يوجد بلد من البلدان في العالم يتكون من طيف واحد أو دين واحد أو قومية واحدة كلها تتألف من مكونات وأطياف متعددة ومن بين هذه الدول العراق الذي قد يكون من أكثر البلدان تعددية في الأطياف والمكونات.وهذا التعدد والتنوع في مكونات المجتمع العراقي، هو ظاهرة صحية من الممكن أنْ تكون عنصر غنى وإبداع ثقافي وروحي واجتماعي إذا ما توحدت في إطار وحدة وهوية وطنية واحدة.

ولكن بسبب الحكومات التي تعاقبت عليه التي كانت أغلبها ذات حكم دكتاتوري قومي أو ديني أو عرقي حاولت أنْ تصنع دولة قومية أو عرقية واعتبرت ما دونها أقليات من الواجب عليها الخضوع لتلك الحكومات أيً كانت تشكيلتها. وحاولت درجها ضمن حكومة الحزب الحاكم؛. انتشر وساد في العراق حكومات ذات ولاءٍ واحدٍ مستخدمة تأريخ مزور لتكريس أهدافها من خلال تهميش المكونات الأخرى من كل النواحي. وهكذا مثلت أخطاء الحكومات والنظم السياسية العراقية المتعاقبة على الحكم واستخدامها أقسى أساليب القوة والقمع والعنف ضد أبناء المجتمع الواحد أو سلاح العشائرية وأشكال التطرف كلها بديلاً عن الحلول الوطنية والسياسة العراقية المنشأ سبباً مهماً من أسباب التنوع وعدم قيام الدولة الواحدة. وبحسب (الأستاذ مجيد قدوري) أنَّ السبب وراء ذلك كان عدم رغبة الزعماء في إقامة مثل هذه الدولة[6، ص 46].

إنَّ فشل مشروع الدولة الوطنية الحديثة في إدارة التعددية الإثنية والثقافية، يعود بالدرجة الأساسية لفشل السلطات المتعاقبة على الحكم والمشتغلة في ميادين السلطة والثقافة والاقتصاد. وهو فشل لم تلعب التعددية الإثنية دوراً فيه كما تدعي كثير من الدول إلقاء اللوم على الإثنيات القومية. ويعود فشل مشروع

الدولة بالأساس إلى إقصاء المواطنة، الأمر الذي أدى إلى فشل تماسك الجماعة السياسية المنتجة للدولة من خلال ارتداد المواطنين إلى هوياتهم الطائفية والعرقية الضيقة وثقافاتهم الفرعية، وهو ما أدى إلى فشل مشروع الدولة الحديثة في المنطقة العربية، فعندما تفشل الدولة بالاعتراف بمواطنيها على قدم المساواة سيرتدون إلى الوراء للبحث عن الاعتراف. وهو ما أدى إلى إحياء الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية[7، ص 76].

فالطبيعة التركيبية لأنظمة الحكم يتحكم فيها مبدأ المصالح الذاتية الخاصة لكل دولة وهي إمَّا أنظمة ملكية وإماراتية ووراثية أو أنظمة جمهورية شبه وراثية كما في العراق. وفي كلا الحالتين تعدَّ هذه الأنظمة أنظمة دكتاتورية وسلطوية وليست أنظمة ديمقراطية مبنية على أسس دولة المواطنة والقانون والتعددية الحزبية يتمتع فيها أي مواطن بكل حقوقه الدستورية، حيث أنَّ مصير البلاد السياسي والاقتصادي والتجاري والمالي. يساق حسب ما يشتهيه الملك أو العائلة المالكة أو العشيرة المالكة في حين ان النظم الجمهورية تساق البلاد والعباد من قبل رئيس جمهورية عسكري ديكتاتوري أو من قبل حزب واحد حسب رؤياهم الخاصة. فهي حكومات قمعية لشعوبها، لا تحترم حقوق المواطن، ويغيب فيها دور الأحزاب والقوى الوطنية، وتفشل الدولة إذا ضلت حكوماتها ترى في القوة وسيلة وحيدة للحفاظ عليها وإنَّ الفشل في إقناع الناس يؤدي إلى فقدان الشرعية، ولهذا فهي تلجأ إلى القوة المادية والقمع ليس لتحقيق الإقناع؛ بلْ لفرض الخضوع. وطبيعي أنَّ مثل هذا الوضع عادة ما يرافقه قطيعة بين السلطة والمجتمع وانعدام العدالة الاجتماعية، وانهيار النظم التربوية والتعليمية، وغياب الوعي الوطني وغياب المسائلة في الدولة والمجتمع وانتشار الفساد الإداري والمالي وحتى الأخلاقي في مفاصل الدولة، وضعف المشاركة السياسية وغياب الديمقراطية. وذلك كله يصب في خدمة مصالح الحاكم وحينها تنمو روح الولاء للطائفة أو العشيرة أو المذهب والمنطقة... الخ على حساب الولاء للهوية الوطنية؛ إنَّ إحساس المواطن بالانتماء للوطن مفقود أو ضعيف في أحسن الأحوال.

إنَّ احتكار السلطة المطلقة من قبل الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية في قطرنا العراقي خلفت أمراضا" وشوائب عديدة أصابت البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية. ما تركت آثاراً سلبية سيئة على الثقافة والسلوك السياسي العراقي. حيث أصبحت ثقافة العنف والإقصاء والاستبداد الفكري والجسدي ثقافة شائعة في المجتمع العراقي، تمارس بشكل واسع في الأسرة والمدرسة والمؤسسات العراقية الأخرى. واستخدام العنف في مسيرة الأنظمة السياسية في العراق بوصفه وسيلة لحل المعضلات مع خصوم الرأي والسياسة.

وفي ظل تلك الظروف القاهرة التي مارستها الأنظمة؛ فقد الفرد العراقي مفهوم الولاء للوطن. وذلك بسبب الثقافة التي انتهجتها القيادة السياسية الدكتاتورية، وهي ثقافة العبودية والاستسلام لمقولات القائد وزبانيته، ما تركت تلك الثقافات والسلوكيات تداعيات مشوهه في ذهنية الفرد، وانطباعات مختلفة لمفهوم الوطن والولاء ولغة الحوار.حيث لم يكنْ هناك مفهوم للحوار والنقد والانتقاد، فقد عاش الفرد العراقي في تلك المرحلة لا يفقه معنى الولاء، فالولاء للقائد فقط، ذلك أنَّ ديمومة القائد أو الحاكم ترتفع إلى رتبة الوطن والشعب ولا تزول إلاَّ بموت الحاكم؛ الأمر الذي جعل من تلك المرحلة تشكل هدراً للفكر البشري. والولاء من أهم الأزمات التي عاشها المواطن العراقي.

ثانياً– تنوع تركيبة المجتمع العراقي:

العراق شأنَّه شأن دول العالم المعاصر يتكون من تركيبات سكانية مختلفة، ويتميز بالتعدد والتنوع الأثني والديني والقبلي الطائفي وحتى اللغوي. ومن الجدير بالذكر أنَّ هذا التنوع لم يصل بالمجتمع العراقي إلى حدّ الاختلاف أو إلغاء الطرف الآخر؛ بلْ كان عامل تماسك اجتماعي وقوة للمجتمع[8،ص 97].

فمن المعروف أنَّ أفراد المجتمع الواحـــد لا يتشابهون في إطـــارهم القيمي الذي تتمثل فيه مجموعة سلوكيات راسخة داخل نفوس أفراد المجتمع وهذا الرسوخ هو الذي يشكل الشخصية الوطنية، فعلى سبيل المثال: المحبـــة، والمودة، والتسامح، والولاء، والانتماء، واحترام الرأي والرأي الآخر، والسلامة، والعدل والمساواة، والانفتاحية في التفكير، والمسؤولية... وغيرها من هذه القيم هي التي ترسم الشخصية الوطنية، وهي قيم مختارة من منظومة قيمية كبيرة متى ما استطاعت المؤسسات الاجتماعية بكافة أشكالها غرسها في الفرد داخل المجتمع، استطعنا تحقيق معاني الوحدة الوطنية وترسيخها بين أفراد المجتمع. فأفراد أي مجتمع– بالضرورة– هم يختلفون فيما بينهم في منظومتهم القيمية. وهذا الاختلاف يتجسد على المستوى الفردي في القيم وعلى مستوى الجماعة التي ينتمي إليها الفرد. ولكنْ على الرغم من هذا الاختلاف يمكن للمجتمع أنْ يحقق توافقه وتجانسه متى ما استطاع أنْ يحقق القيم المشتركة ويتشابه مع الآخرين بها.

أنَّ هذا المنظور لخصوصية القيم ينطلق من المنظور العام لمفهوم أوسع وأشمل وهو مفهوم الثقافة. فهناك العديد من الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد، وهذه الثقافات الفرعية تتجانس فيما بينها، ولكنَّها تختلف عن الثقافات الأخرى، وهم جميعاً في أطار الكل الشامل يتوافقون ويتشابهون تحت ثقافة مجتمع واحد، فمدى التشابـــه في طرائق الحياة والعادات، والتقاليد، والأساليب الحياتية، والقيم، والمعتقدات، هو الذي يخلق التجانس داخل المجتمع، والعكس صحيح. وهو الحال نفسه بالنسبة لمنظومة القيم بشكل عام، والقيم المتعلقة بالمواطنة والوحدة الوطنية والولاء والانتماء بشكل خاص. فقد لا يوجد تشابه في المجتمع الواحد في الاشتراك بمنظومة قيمية خاصة بمفهوم الولاء والوحدة الوطنية والمواطنة، حيث أنَّ هناك إمكانية للتفاوت الفردي أو الجماعي لهذه القيم. ولكنَّها في النهاية متى ما اتفقت وترسخت هذه القيم عند جميع الأفراد والجماعات داخل المجتمع، تحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي على حد سواء.

والحقيقة هي إنَّ ما يتمايز به المجتمع العراقي هو ما يوحده أيضاً، فإذا كانت ثمة تباينات في ثقافة العراقيين، بين عرب الشمال وعرب الجنوب، وبين الجنوب والغرب وكذلك بين المسلمين السنة والشيعة، فضلا" عن التباين والاختلاف بين العرب والأكراد والتركمان والأقليات الأخرى. والتباينات بين سكان بغداد وسكان البصرة والموصل، وبين أربيل وكربلاء وبين بعقوبة والنجف أو بين راوه ومندلي، وكذلك بين أحياء المدن الكبيرة، مثل: التباين بين الكاظمية والأعظمية، وبين مدينة الصدر والمنصور... وغيرها. والتباين بين ثقافة الأفندي والعمامة والعقال والجراوية. إلى جانب التباين المرئي والمخفي بين الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية وبين أهل المدن وأهل الريف وبين الحرفيين والعمال؛ يمكن القول: إنَّ أغلب هذه التباينات والاختلافات نسبية وليست مطلقة وإنَّها تعبر عن وحدة الشعب العراقي وتماسك مكوناته الاجتماعية.

إنَّ المشكلة التي يعانيها العراق تكاد تتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بين الجماعات الاجتماعية ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة الهوية الوطنية؛ لاسيما وأنَّ هذه الجماعات تتنوع ثقافياً وطائفياً وأثنياً ودينياً، وأنَّ بعض منها تعيش تحت وطأة التبعية والتخلف[9، ص111]. بمعنى آخر إنَّ المشكلة ليست مع وجود ولاءات أولية وتنوع في الأعراق أو الطوائف أو العشائر في المجتمع، لكنَّ المشكلة تتجسد بكيفية التعامل مع هذه الولاءات والتعددية التي قد تكون مصدر قوة لبناء الدولة العراقية الحديثة عندما يحكم الدولة نظاماً ديمقراطياً يقوم على أساس تعاقدي أو توافقي تمثيلي أو... غيرها من نماذج الحكم الديمقراطي الرشيد بما يلبي رغبات الشعب واحتياجاته وينسجم مع تاريخ الأمة وثقافتها.

هذا النظام الجديد يجب أنْ يتيح بناء حكم مناطقي لا مركزي يستفيد من خبرات هذه الانتماءات التأريخية الأولية، ومن تكويناتها الثقافية المستمدة من إدراكها لذاتها الذي يزداد ويتكثّف في زمن التحولات والثورات.

إنَّ هذا النظام الديمقراطي الجديد يستوجب صياغة إطار دستوري ومؤسسي يستمد مشروعيته من عدالة العلاقة بين أطياف المجتمع كافة والدولة وبضمانة كل القوى الفاعلة في عملية التغيير التأريخية التي لابد أنْ تبحث عن سياسات تجديدية وتحديثية.

كما أَنَّ العمل الجاد والمسؤول على هيكلة مؤسسات الدولة، والسماح للجماعات الأثنية والدينية والفكرية والسياسية والقبلية بالتعبير عن ذاتها هو الذي يجعل هذه الدولة قادرة على تنظيم الصراع وإدارة العنف.

وهذا العمل الهادف لبناء الدولة يقتضي الابتعاد عن السياسات الإقصائية والقمعية التي تضعف القضاء والأحزاب السياسية وتهدد حقوق الإنسان وتدمر أسس المواطنة المعاصرة، وتجعل هذه الجماعات تلجأ إلى ولاءاتها الضيقة وتحاول الحصول على حقوقها عن طريق العنف بإشكاله كلها. كذلك لابد أنْ يبتعد النظام الجديد عن طغيان الأكثرية وأنْ يحارب مبدأ تمكين الأقليات في الحكم الذي تبنته السياسات الاستعمارية المتعاقبة.

وعلى هذا يمكن القول: تعود إشكالية الهوية في العراق إلى[10، ص98]:

1- تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة.

2- تعدد الولاءات والانتماءات، التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها.

3- النزعة الأبوية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم وأعراف وعصبيات عشائرية تغالبية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية، ويولدان آليات دفاع ذاتي للحفاظ على الهوية.

ولذلك فان"أزمة الهوية" هي ليست من داخلها، بقدر ما هي من خارجها، أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يؤدي إلى "أزمة هوية"، وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع إلى التعصب والتمييز العرقي أو الديني أو الطائفي ويقلل بالتالي من فرص التسامح والتفاهم والحوار.

والحال أنَّ أزمة الهوية في العراق هي قبل كل شيء أزمة حرية وأزمة وعي بها وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، بمعنى آخر هي أزمة مواطنة لم تتبلور وأزمة دولة لم تكتمل ويتم نضجها، وأزمة نظام سياسي يتجاوز على حقوق المواطن وإنسانيته.

ثالثاً- التنشئة الاجتماعية:

تُعدّ التنشئة الاجتماعية المجال الأول الذي يكتسب في ضوئه الفرد معاييره وقيمه، وتحددّ له منذ الصغر دوره الاجتماعي وطبيعته. وأساس التنشئة الاجتماعية يكون في ضوء الجماعة المرجعية الأولية التي ينتمي إليها الفرد[13]. فالطبيعية المعيارية للفعل الاجتماعي تتكون في ضوء الأنموذج الثقافي الذي يكتسبه الفرد عبر الجماعة المرجعية؛ بلْ أنَّ الضوابط الاجتماعية التي تحددّ شكل السلوك الاجتماعي تكون مبنية

على أساس قواعد الجماعة وما تتبناه من (معتقدات، دين، عادات، تقاليد، طقوس، شعائر... وغيرها)، وهو ما يجعل الفرد يتماثل مع جماعته المرجعية على نحوٍ أكبر مما يتماشى فيه مع المجتمع ككل [11، ص 102].

لاشك أنَّ التنشئة الاجتماعية على وفق ما سبق هي التي تنقل وتعزز في الوقت نفسه القيم الاجتماعية عند الفرد داخل المجتمع. فهي التي تحدد الخطوط العامة لشخصية الفرد وما يملكه من قيم اجتماعية تتأصل فيه وتحدد سلوكه، وتحدد مستوى علاقاته مع الآخرين نتيجة لما كسبه من قيم محددة أيضاً. وأبعاد القيم في ثلاثة تتمثل في جوانب ثلاث هي: البعد المعرفي، وهي التي تضم المعلومات والمعرفة بما هو مرغوب به، والبعد الانفعالي، وهي الشحنة الانفعالية التي تنشط القيمة، وإيداء الانفعال مثلاً عند انتهاك القيمة ويقاوم المواقف السلبية إزاءها، وأخيراً البعد السلوكي والتي ترتبط بالأسلوب الذي يجب أنْ يسلكه الفرد تجاه موضوع معين[12،ص 85].

فالقيمة هنا هي مجموعة من المعتقدات والمعاني التي يحملها الفرد وتحدد وتوجه رغباته واتجاهاته، وهي في النهاية تحدد ما هو مقبول، وما هو غير مقبول، فهي التي تحدد له السلوك القديم أو الصحيح أو السلوك الخاطئ. وللقيم من هذا المنطلق وظائف متعددة. فبالإضافة إلى أنَّها تحدد المقبول وغير المقبول داخل المجتمع فإنَّها تستعمل لتقيم الذات، وتقييم الآخرين المحيطين حولنا وإصدار الأحكام عليهم. وهي تهيؤ الفرد لتقبل إيديولوجية أو سياسية أو دينية محددة على أخرى أيضاً، ويتم توظيفها لتوجيه عرض ذواتنا على الآخرين بطريقة مقبولة بالإضافة إلى أنَّنا نستطيع أنْ نقارن فيها بيننا وبين الآخرين بقضايا مختلفة، وتعلمنا على اتخاذ مواقف محددة. ومن الوظائف المهمة للقيم أنَّها تساعد على تماسك ووحدة المجتمع من خلال التشابه في المنظومة القيمية بين أفراده كافة. وكلما اتسع مدى التشابه بين هؤلاء الأفراد، ازدادت وحدة المجتمع وتماسك أعضاؤه، والاختلاف القيمي هنا يؤدي إلى اختلاف بين الأفراد ونشوء الصراع بين أفراد المجتمع، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفككه[13، ص 18].

ولعلَّ هناك العديد من القيم الاجتماعية التي يكتسبها الفرد في محيط مجتمعه. وهناك بعض الدراسات الاجتماعية التي حاولت أنْ تقدم قياساً عاماً لهذه القيم، وحاولت أنْ تحدد ماهيتها وطبيعتها. وقد حدد مقياس روكيتش للقيم مجموعتين من هذه القيم والتي قسمها إلى قسمين سميت بالقيم الغائية، وقيم الوسيلة. فمن القيم الغائية هي تلك المتعلقـــة بالاحترام الاجتماعي، واحترام الذات، والأمن الأسري، والأمن القومي، والتناغم الداخلي (الانسجام مع الذات)، والجنة (في حياة الآخرة والخلاص)، والحب الزواجي(المودة والألفة والجنس)، والحرية(الاستقلال، القرار الحر)، والحكمة، والحياة المريحة (مرفهة)، والحياة النشطة، والسعادة، والسلام العالمي (عالم بدون حروب)، والصداقـــة الحميمة، والجمال، والمتعة، والمساواة، والمشاركة. أمَّا القيم الوسيلية فهي: الابتهاج، والإخلاص، والأدب، والاستقلالية، والانضباط، والانفتاحية، والتفكير، والخيالية، والشجاعة، والطاعة، والطموح، والمحبة، والمساعدة، والمسامحة، والمسؤولية، والمقدرة، والمنطقية، النظافة[14، ص 7].

هذه المجموعة من القيم الاجتماعية التي يكتسبها ويتعلمها الإنسان من التنشئة الاجتماعية، وعن طريق عملية التفاعل الاجتماعي والإنسان يتعلم القيم من خلال عدة طرق أهمها: الملاحظة والمحاكاة والتقليد. فالفرد يلاحظ ويقلد ومن ثم يكتسب عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي. فالقيم هنا ستكون أحدى أبرز مكونات شخصية الفرد.

ويمكن عدّ الأسرة أهم النظم الاجتماعية المؤثرة في بناء شخصية أبنائها عن طريق عملية التنشئة الأسرية بما يؤدي إلى تعزيز ثقتهم بأنفسهم ومساعدتهم على اتخاذ القرارات، ويبدو هذا الأمر واضحاً من

خلال الأدوار التي يمارسها كل من الأب والأم والتي لا يمكن تجاهلها في حياة الأبناء ذلك لما لها من أهمية في تربيتهم وتنشئتهم وتشكيل شخصياتهم وبنائها[15، ص 113].

ولعل الدور الأسري الذي كان في السابق يجعل من الأسرة هي أحد المصادر الرئيسة لغرس هذه القيم، أصبحت في الوقت الراهن في المجتمع الحديث ليست المسؤولة الأخيرة عن غرس القيم. فتشاركها بذلك مؤسسات أخرى متعددة داخل المجتمع الحديث والمعاصر. فالأسرة التقليدية على حد زعم (وليام اوجبرن)، كانت تقوم بوظائف متعددة. فكانت تؤدي الأسرة الوظيفة الاقتصادية من حيث كونها تستهلك ما تنتج، وتمنح المكانة الاجتماعية لأفرادها، وتمنح الحماية بكافه أشكالها للفرد داخل الأسرة، وأيضاً مسؤولة عن الجانب الترفيهي له. فهي تقوم بهذه الأدوار في ظل انحسار لدور المؤسسات الأخرى داخل المجتمعات التقليدية. وكانت أيضاً هي المسؤولة عن عملية التربية وغرس القيم الاجتماعية بشكل عام. الأبوان هما المسؤولان عن العملية التربوية بشكل كامل كما يشير (اوجبرن).

ولكن هذا قد دفع الآخرين إلى نقده، وعلى رأسهم عالم الاجتماع الشهير (بارسونز) الذي أشار إلى مفهوم التمايز الوظيفي، حيث أشار إلى أنَّ هناك مؤسسات حديثة أصبحت تؤدي وظائفها بشكل متمايز أي أنَّها تشترك مع الأسرة بأدوار مختلفة ومتكاملة وأكثر تخصصاً للمؤسسات الحديث[19]. فأصبحت على وفق ذلك عملية التنشئة الاجتماعية غير محصورة على مؤسسة الأسرة فقط أنَّما تشترك معها مؤسسات أخرى في المجتمع الحديث. فأصبحت المدرسة على سبيل المثال من أبرز المؤسسات الحديثة التي تسهم بشكل كبير في عملية التنشئة الاجتماعية. إضافة إلى جماعة الصحبة، والنـــادي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الإعلامية... وغيرها تشترك في هذه العملية أيضاً.

خلاصة القول: انَّ المؤسسات الحديثة أسهمت في عملية التنشئة الاجتماعية التي تنقل القيم المتعددة إلى الفرد. فالقيم الاجتماعية يكتسبها الفرد في المجتمع الحديث من هذه المؤسسات كافة. فلم تعد هي مسؤولية الأسرة لوحدها على الرغم من أنَّها البنية الأولى لها، أنَّما هي مسؤولية المؤسسات المختلفة في نشر وغرس وتعزيز القيم المرتبطة بالتربية الوطنية مثل قيم التسامح، العدالة، احترام الرأي واحترام الآخر، الديمقراطية، التحرر، السلام، الحقوق، الواجبات، الاستقلالية... وغيرها من القيم السابقة الذكر. ونقلها من جيل إلى آخر، والتي تؤدي دوراً مباشراً ورئيسياً في تحديد ولاءات الأفراد الذاتية.

رابعاً- المحاصصة الطائفية:

تعني المحاصصة الطائفية تقسيم السلطات والمنافع على وفق نظام يتناسب والمجتمعات ذات العناصر متعددة الأجناس. وبرغم إنَّ العراق عملياً يتكون من طوائف متعددة فإنَّ مصطلح المحاصصة الطائفية بمعناه المشوّه لم يكن مألوفاً فيه ويشهد تأريخ حركاته التحررية إبان الحكم العثماني ومن بعده الاحتلال البريطاني على صحة ذلك حيث كان شعار الثورات التي قامت في تلك الفترات كلها سواء في الشمال أو الجنوب أو الوسط موحدة وتتمحور حول استقلال العراق وتحرره من نير المحتلين حيث وقف أبناؤه بشتى أطيافهم صفاً واحداً ضد أشكال القهر والاستغلال والعبودية كلها.

لقد عرف العراق نظام المحاصصة الطائفية منذ إنشاء مجلس الحكم عام (2003) أي بعد سقوط النظام المباد مباشرة حيث تم تشكيل هذا المجلس على أساس المحاصصة الطائفية حيث منح الحاكم المدني (بريمر) لكل مكون حصة تتناسب مع نسبته التي يمثلها حيث خصص للشيعة (13) مقعداً وللعرب السنة (5) مقاعد ومثلها للكرد ومقعد واحد للتركمان ومثله للكلدان والآشوريين ليعلن بداية مرحلة جديدة لنظام حكم يعتمد الطائفية في توزيع المناصب ويشرع لتقسيم السلطة حسب هذه المحاصصة الطائفية. وعلى الرغم من

معرفة القوى الوطنية العراقية المشاركة في مجلس الحكم خطورة هذه الخطوة إلاَّ أنَّهم رضوا بهذه القسمة التي كانت منطلقاً لترسيخ مفهوم المحاصصة في العملية السياسية العراقية والتي لازمتها لحد اليوم مع اختلاف التسميات مع مرور الوقت فالمحاصصة الطائفية تحولت إلى حكومة شراكة وطنية والى التوافقية التي تعني فيما تعنيه أنْ تغض الطرف عن أخطائي وأغض الطرف عن أخطائك ويتحمل الشعب الأخطاء جميعا، إلاَّ أنَّ هذه التوافقية احتفظت بمضمون المحاصصة نفسه الذي يفرض حصول الأشخاص والمكونات على مناصب على أساس الطائفة والدين والقومية بعيداً عن الكفاءة والإخلاص والنزاهة ومفاهيم أخرى كثيرة كان المفروض أنْ تتوفر بمن يتولون هذه المناصب لنضمن تقديمهم الأفضل للشعب العراقي[16، 85].

والحقيقة إنَّ الخطاب العرقي الطائفي أياً كان مصدره وأسبابه ومبرراته ومسمياته وأقنعته في بلدٍ متمدن مثل العراق إنَّما يسهم في طعن الهوية الوطنية في الصميم؛ وعلى هذا فهو يعدّ خياراً لا قانوني يستهدف في طياته إغراق الإنسان العراقي باهتمامات بائسة تديم توتره النفسي وحرمانه الاجتماعي وجهله بحقوقه الطبيعية وتحرمه من التأمل البهيج بمعنى الوجود وجماليته عبر حكومة محاصصة همها الأول تثبيت السلطة لا بناء الدولة تسهم إلى حدٍ كبير في تأجيج الصراعات الطائفية والعنف ومن ثم تشتت الهوية الوطنية العراقية في ولاءات طائفية ومناطقية ومذهبية وعشائرية ضيقة.

ففي دراسة لـــ (قيس العزاوي) بشأن المواطنة في التجربتين الفرنسية والعراقية يقول: (إنَّ البناء الفلسفي والفكري في التجربة الفرنسية سبق نهاية دولة الطغيان وأسس لدولة القانون وحارب لانتصارها الحاسم، في وقت لمْ تقمْ وللأسف معظم الطبقة السياسية العراقية بأية نشاطات تأسيسية لدولة القانون... فقد كانت اتفاقاتها تتمحور حول السلطة لا الدولة، وعلى أسس المحاصصات الطائفية والعرقية، ما أنتج تضخم الولاءات الضيقة، ورسخ التعصب للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، ومن ثم طعنت فكرة المواطنة في الصميم، وأصيب مشروع دولة القانون بالمقتل) [17، ص146].

ويؤكد الكاتب والسياسي (حسين درويش العادلي) إنَّ (الهوية الوطنية إنتاج دولة، وعندما تؤسس الدولة على وفق الانتماء والولاءات العرقية والطائفية والجهوية الضيقة، وعندما تسحق مواطنيها بفعل الظلم واللامساواة، وعندما تتشخصن وتبتلع وتكون رهينة الاحتكار.. تغيب المواطنة ويشيع التمييز ويستفحل الإقصاء.. وهنا تحيا الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، بسبب فشل فكرة الانتماء والولاء والتضامن الوطني بين أعضاء الجماعة السياسية) [18، ص 2].

ويقول أيضاً: (فيما لو فشل المجتمع الوطني بإنتاج ذاته على أسس المواطنة والعدالة والمساواة والتعايش.. فسيبقى مجتمعاً تقليدياً في بنيته، يستند مفهوماً وثقافةً وولاء للجماعة الاثنية والطائفية والعرقية والجهوية الضيقة التي لا ترى غير إطارها الخاص ولا تدافع إلاَّ عن مصالحها الذاتية.. وبالنتيجة سيتم تغليب الجماعة على المجتمع مفهوماً واستحقاقاً. وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تغليب السلطة على الدولة) [19،ص 52].

ويضيف (العادلي) في دراسته أنَّه (مع غياب الدولة لحساب السلطة، وغياب المجتمع لحساب الجماعة.. تتعدد مراكز السلطة بتعدد الجماعات الأثنية والطائفية، ثم تتعدد السلطات بتعدد مراكز القوة والنفوذ والمصالح، والناتج قيام سلطات بعدد المجموعات داخل الجماعة الطائفية والعرقية، وهو ما سيؤدي ليس فقط إلى تفكك الدولة وتلاشي وحدة السلطة؛ بلْ سيقود إلى تكريس السلطات المتكاثرة .. وهنا يصبح الحديث عن الاستقرار والتعايش والتنمية ضرباً من الوهم) [20، ص 166].

لقد أثبتت تجارب كثيرٌ من الدول إنَّ استخدام المحاصصة الطائفية عقبة في طريق التقدم والازدهار وبؤرة للاحتقان وإثارة الفتن والأزمات ومرض يستخدم للإيقاع بأبناء الشعب الواحد لتحقيق مآرب ومكاسب خاصة.. كما أنَّها تكون سبباً في شل عمل المؤسسات البرلمانية والتنفيذية وعرقلته.

ويبقى السؤال.. كيف يمكن أنْ نتجاوز المحاصصة؟ وما السبيل للتغلب على ذواتنا ومصالحنا الشخصية الضيقة من أجل مصلحة الوطن؟ وهل هنالك طريق واحدة سهلة لاعتماد ذلك؟ أم مجموعة إجراءات تكمل أحداها الأخرى؟

اتفق العديد من الباحثين على أنَّ الركن الأساس في إصلاح أي نظام يعتمد المحاصصة، يتمثل ببناء قاعدة وطنية حيث ليس من المنطق انسجام الولاء الوطني مع الولاءات الطائفية أو العشائرية أو الحزبية؛ ولكن خلق هذه القاعدة الوطنية ليس عملية حسابية أو صنع محرك في معمل يمكن أنْ نحدد لهما وقتا للإنجاز؛ بلْ إنَّها عملية معقدة تتطلب جهداً ووقتاً ليس بالقصير، كما إنَّ الوصول إلى هذه الغاية يستلزم اعتماد وسائل متعددة لكنَّها مترابطة في ما بينها ومن أبرزها[21، ص 11].

1- تطوير النظام التربوي والثقافي وهذا المفهوم لا يتحدد بالنظام التربوي المدرسي أو الإعلامي رغم أهميتهما؛ بلْ يتعداهما إلى مؤسسات المجتمع جميعها مثل: دور العبادة والنقابات والأندية والأحزاب السياسية فضلا عن دور الأسرة .. هذه الحلقات المترابطة إذا ما عملت بشكل منسجم ستكون كفيلة بخلق قاعدة المجتمع الوطنية.

2- إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية لاسيما في طبيعة بنائها وتشكيلها الذي أقيم على أساس الترشيحات الحزبية الأمر الذي أدى إلى تعدد ولاءاتها وهو أمر يهدد أمن المجتمع.

3- التأسيس لقوة القرار الوطني وقوة الدولة على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وعلى أساس احترام الدولة، وفصلها عن الأحزاب والاستمرار في تعميق نهج حكومة الوحدة الوطنية الذي يعبر عن إطلاق فاعلية الاتفاق الوطني وحركة قواه وتعزيزها بضم المزيد من القوى العراقية إلى العملية السياسية وعزل وتجفيف منابع الإرهاب.

4- إطلاق مبادرات لحوار ديني علمي تستهدف إلى التوصل إلى ما يساعد على تخفيف غلواء التعصب والتطرف وتفعيل العقلانية بين المدارس الفكرية المتنوعة، وتغيير الخطاب السياسي وبما يتناسب وإرساء أسس الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة التي تستقطب العراقيين بأطيافهم المتعددة.

خامساً- التدخلات الخارجية:

تجاور العراق منذ تأسيسه سنة (1921)، ست دول عربية وإسلامية، تتباين في أهدافها وتوجهاتها، وقد اتسمت علاقاتها مع العراق، بالمد والجزر على امتداد القرن العشرين، وخلفت كثير من المشكلات، مازال معظمها قائماً حتى اليوم، ومن أبرز خصائص مشكلات دول الجوار، التدخل في الشؤون السياسية أو الاقتصادية، والتجاوزات المستمرة على حدوده الدولية، ناهيك عن صلاتها ودعمها لقوى المعارضة الداخلية.

وتبلغ أطوال الحدود التي تفصل العراق عن جيرانه أكثر من (3460) كم، موزعةً بين كل من إيران، تركيا، سوريا، الأردن، السعودية ودولة الكويت، فيما يحتفظ العراق بشريط ساحلي ضيق على الخليج لا يتجاوز (60) كيلومتراً فقط، وهو المنفذ المائي الوحيد الذي يربطه بالعالم الخارجي.

وبدلاً من أن تمثل هذه الحدود جسوراً، لتعزيز العلاقات بين العراق وتلك الأقطار المجاورة، تعمل على تطوير وتكامل المشاريع التنموية، لخدمة شعوبها، فإنَّها كانت وما تزال تضم مراكز توترٍ وعدم

استقرار، استهلكت الجزء الأكبر من إمكاناتها الاقتصادية، وانعكست سلباً على أمن المنطقة واستقرارها بشكل عام.

لم تكن التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي وليدة اللحظة؛ بلْ أنَّ أغلبها يأخذ بعداً تأريخياً طويلاً، ومن أبرز هذه التدخلات الإقليمية هي تدخلات تركية وإيرانية وسعودية وسورية.

أمَّا بالنسبة لإيران فإنَّ الواقع التاريخي يشهد بأنَّ فترات الخلاف هي أكثر من كونها فترات وئام، وأنَّ الصراع الأزلي مع إيران مازالت آثاره إلى يوما هذا راسخة قس طبيعة العلاقات المتشنجة بين البلدين. فالتدخلات الإيرانية في محاولة توجيه السياسة العراقية على نحو واضح، والنزاع حول شط العرب واتفاقية الجزائر، جميعها عوامل تساعد بشكل أو بآخر في تكريس الخلافات، وربما إلى إثارة النزاع بين البلدين.

لقد ورث العراق، حدوده مع إيران، عبر عشرات المعاهدات والاتفاقيات بين الدولتين العثمانية والإيرانية، فيما تولى (الحلفاء) ترسيم حدوده مع الدول الأخرى المجاورة، وذلك بعد انهيار الدولة العثمانية، فليس غريباً، أنْ تحمل تلك الحدود كثير من الخلافات والتناقضات بين الدول ذات العلاقة، فالإيرانيون، يرون في العراق، منطقة نفوذ لهم باتجاه دول الخليج، فيما ترى تركيا، في الحدود بينها وبين العراق، تجاوزاً لمعاهدة (مودريس) سنة (1918) بينها وبين دول الحلفاء عند احتلالهم للعراق، وما زال الأتراك، يتطلعون إلى (ولاية الموصل) بوصفها حق قانوني لهم، ولم يعترفوا بقرار عصبة الأمم لسنة (1925)، بضمها إلى العراق، إلاَّ مكرهين!

أمَّا مع السعودية حيث اتسمت العلاقات العراقية السعودية بالكراهية الشديدة والقديمة نتيجة عوامل عدة منها: أنَّ نظام الحكم في السعودية يعتمد على الوهابية وهي حركة دينية سلفية متطرفة، إضافة إلى الخلاف ما بيت آل سعود والهاشميين.

كذلك الحال بالنسبة إلى سوريا والكويت، فقد تشنجت العلاقات مع البلدين لا بل وصل الحد إلى احتلال الكويت من قبل العراق سنة (1990) بناءً على رؤية العراق للكويت، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من أرضه، فقد كانت حتى الحرب العالمية الأولى، قضاء تابعاً لولاية البصرة، وكثيراً ما كان المسؤولون العراقيون، يعلنون عن ذلك، ويهددون الكويت بين الحين والآخر. ما أدى إلى خلق نوع من النفور بين المجتمع العراقي وساسته بسب تدمير البنية التحتية للدولة الكويتية من قبل القوات العراقية، ناهيك عن سرقة كثير من الموجودات الكويتية المادية... وغيرها، ما أدى إلى حالة سخط من قبل المجتمع الكويتي على العراق حكومة وشعباً، لذا كان له دور فاعل خلق هوة ..... والعمل على خلق ولاءات متعددة من أجل تهديد المجتمع العراقي.

وعلى أية حال، فإنَّ التدخلات الخارجية في الشأن العراقي مهما كان مصدرها فإنَّها تخدم هدفاً واحداً يتمثل في خلق الولاءات الأولية وتغليب مصالحها الضيقة: مثل القبلية والعشائرية والطائفية والدينية والأثنية ... الخ على الانتماء والولاء للوطن وهكذا يضعف روح المواطنة الحقّة، فتكرس العزلة، وتزداد حدة المواجهات الدامية، وبالتالي تضعف قبضة الدولة، ويهدد المجتمع بالانهيار، والوطن بالتلاشي أمام محاولات إقامة كانتونات إثنية ودينية وقبلية... الخ لا تحمل مقومات بناء الدولة الحديثة، فتتحول إلى خنجر مسموم في جسد (الأمة – الدولة).

4- الفصل الثالث– نتائج البحث وتوصياته ومقترحاته

1.4. أهم النتائج

1– الانتماء لقومية أو طائفة أو لفكرة حق شرعي للإنسان لا اعتراض عليه، لكن الاعتراض والمقاومة تظهر عندما يتحول هذا الانتماء إلى ولاء متطرف يلغي الأخر وينال من مقومات الاعتدال للواءات الأساسية للجماعة .

2– العراق بوصفه دولة ووطن لم يكن يوماً يقوم على شعباً متجانساً عرقياً ودينياً ولكن التعايش بين مواطنيه سمة عرف بها عبر تأريخه العميق، بدأً من حضاراته الأولى وصولاً إلى الحضارة العربية الإسلامية ببعدها الديني وعمقها العربي الذي شكل الهوية العامة لمن يعيش على أرضه عرباً وكرد تركماناً وآشوريين وكلدان إذا لم يكن هناك أثراً خارجياً. لذلك عندما تضعف أسس هذه الهوية وعندما يسود القهر والظلم وتتعالى فئة على أخرى ويغيب الحس بالمواطنة سرعان ما تختل العلاقة بين الانتماء والولاء فتثور المسألة العرقية والطائفية على حد سواء.

3– إنَّ أهم مشكلات عراقنا هو عدم وجود علاقة سليمة بين الأنا والآخر، أنا الشرقي والآخر الغربي، أنا العربي والآخر الكردي، أنا المسلم والآخر المسيحي أو اليهودي أو الصابئي، أنا الرجل والآخر المرأة ولا يمكن حل مشكلة العنف الاجتماعي والتشدد والإرهاب والطائفية بدون دراسة عميقة لجذورها البنيوية في داخل المجتمع وتفكيكها عبر إعادة صياغة الأنظمة المعرفية والاجتماعية والمخيال الجمعي وإيجاد ثقافة بديلة ترتكز على مبادئ وقيم إنسانية بعيدة عن الأنانية والفكر الضيق.

4– إنَّ احتكار السلطة المطلقة من قبل الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية في قطرنا العراقي خلفت أمراض وشوائب عديدة أصابت البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية وفي ظل هذه الأنظمة فقد الفرد العراقي مفهوم الولاء للوطن واتجه لولاءاته الضيقة.

5– عدم قدرة الطبقة السياسية العراقية بأية نشاطات تأسيسية لدولة القانون؛ ومعظم اهتماماتها كرستها حول السلطة لا الدولة، وعلى أسس المحاصصات الطائفية والعرقية، كان أحد الأسباب المهمة في تضخيم الولاءات الضيقة، وترسيخ التعصب للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

6– لعبت التدخلات الخارجية في الشأن العراقي دوراً مهماً في خلق الولاءات الأولية وتغليب المصالح الضيقة لدى الأفراد: مثل القبلية والعشائرية والطائفية والدينية والأثنية... الخ على الانتماء والولاء للوطن، ما أسهم في إضعاف روح المواطنة.

2.4. المقترحات

لبناء دولة عراقية متحضرة ومتطورةً ومزدهرةً لا بد من بناء مواطنة صالحة يتساوى فيها المواطنين جميعهم بالحقوق والواجبات والتي تقع على عاتق الدولة والمواطنين جميعهم على اختلاف قومياتهم أو أديانهم أو مذاهبهم على حد سواء بعيداً عن التعصب القومي أو الديني أو المذهبي ونبذ المحاصصة الطائفية أو العرقية لأنَّها تؤدي إلى تمزق النسيج الاجتماعي للوطن ما يؤثر سلباً على شعور الفرد بالمواطنة والذي تؤدي إلى التخلف الاجتماعي وضعف تفاعل المواطنين مع سلطات الدولة وهذا يؤدي إلى إضعاف في تطبيق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة. ومن أجل تحقيق الانسجام بين الجماعات الاجتماعية ودمجها تحت ولاء واحد هو الولاء للعراق، نضع المقترحات الآتية:

أولاً– في واجبات الحكومة:

1– تحقيق أمن المواطن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

2- توفير الخدمات الحيوية للمواطن مثل: العمل والتعليم والسكن الملائم والرعاية الصحية والاجتماعية.
3- حفظ كرامة المواطن واستقلاليته وعدم التعدي على حقوقه المدنية والسياسية والدستورية.
4- توفير الضمانات الدستورية المتمثلة بحرية الرأي والمعتقد والمشاركة الفاعلة بإدارة الحكم في البلاد من خلال حرية الترشيح والانتخاب.
5- تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين فيكون تكافؤ الفرص لهم متساوية للحصول على الوظائف العامة والتعليم والبعثات الدراسية والرعاية الصحية والاجتماعية وتقديم الخدمات العامة لفئات المجتمع جميعهم بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو القومي أو الديني أو المذهبي.

ثانياً- في واجبات المواطن:

1- الالتزام بالولاء والإخلاص للوطن والدفاع عنه عند حصول أي اعتداء خارجي عليه.
2- الإسهام الفاعل في اختيار نوع الحكم من خلال المشاركة الفاعلة بالانتخابات.
3- احترام الأنظمة والقوانين التي تصدر عن الدولة وعدم التجاوز عليها.
4- الإسهام الفاعل والواعي مع بقية المواطنين لبناء الوطن وتقدمه وازدهاره.
5- التحلي بالتسامح تجاه التنوع الثقافي والقومي والمذهبي والطبقي في المجتمع.

3.4. التوصيات

1- إجراء بحوث مماثلة حول منظومة القيم والعادات والتقاليد المميزة للهوية العراقية.
2- إجراء بحوث مماثلة تتطرق إلى تعزيز قيم الانتماء والهوية الوطنية في المناهج الدراسية ولمختلف المراحل الدراسية.
3- إجراء بحوث تتطرق إلى تعزيز الوعي الوطني والتأكيد على الهوية الوطنية بوصفها عنوان للعراقيين.
4- إجراء دراسات وبحوث تتناول مفهوم التسامح الإسلامي بين العراقيين بوصفه دعامة أساسية لرفد مفهوم التعايش في ظل الهوية الوطنية العراقية.
5- دراسة إشكالية التعايش في مجتمعنا العراقي وانعكاساتها على الهوية الوطنية.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

5.المصادر

1- ثناء صالح محمد صالح، "هوية المنتمي اللامنتمي الفعل الاجتماعي العراقي عبر مسيرته التطورية ما بعد (2003)"، بحث منشور على الإنترنت: www.madarik.net/mag5and6/06.htm
2- صومائيل-ب-هنتكتون،"منحن- التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية"، ترجمة حسام الدين خضور، دار الحصاد، دمشق،2005،ص37.
3- فارس كمال نظمي، "مقالات ودراسات في الشخصية العراقية "، المركز العلمي العراقي، بغداد، 2010، ص 84.
4- سميح الكراسنة... (وآخرون)، "الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية "، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السادس، العدد 2، 2010، ص 52.
5- محمد عابد الجابري، "العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، بيروت، 1990، ص37.
6- مجيد قدوري، "العراق الجمهوري"، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1974، ص12.

7- فالح عبد الجبار،" إشكالية الوطني والإثني المذهبي في العراق": مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الأول، 2008، ص76.
8- باسم علي خريسان، "إشكالية التكوين الديموغرافية والتحول الديمقراطي في العراق"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، ص9.
9- علي وتوت،" في سؤال الهوية"، كتاب المواطنة والهوية الوطنية، مجموعة كتاب، الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، 2008، ص34.
10- إبراهيم الحيدري، "آراء وأفكارالمكونات الاجتماعية والثقافات الفرعية وإشكالية الهوية في العراق"، مقال منشور على شبكة الإنترنت:
www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=64330
11- أنتوني غِدِنْز، علم الاجتماع (مع مُدخَلات عربيّة)، ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د. ت، ص 87- 90.
12- غي روشيه، "الأسس المعيارية للفعل الاجتماعي"، مجلة الفكر العربي، العدد 37- 38، السنة السادسة، أيار، 1985، ص361- 371.
13- يعقوب يوسف الكندري،"دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية"، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الوحدة الوطنية رابطة الاجتماعيين الكويتية، 24-2008/3/25،ص 6.
14- أفراح جاسم محمد، "العنف الأسري ضد الزوجة"، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2007، ص77. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)
15- غني ناصر حسين القريشي، "التنظيم الاجتماعي وتنمية الأسرة "، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1998، ص ص 59- 60. (أطروحة دكتوراه غير منشورة).
16- "المحاصصة وبناء الدولة"، مقال منشور في 17- 2- 2009 على الإنترنت:
www.aldiyarsat.net/news/129/ARTICLE/2549/2009-02-17.html
17- احمد بن زكريا بن فارس، معجم المقاييس ي اللغة العربية، دار الفكر، 1988.
18- احمد زكي بدوي، مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1989.
19- عايش زيتون، اساليب التدريس الجامعي، دار الشرق، الاردن، 1995.
20- عابديه اسماعيل خربيط، دور التعليم لعالي في التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، دار البيان، جدة، 1983.
21- محمد شحان الخطيب، الانحراف الفكري وعلاقتها بالأمن الوطني والدولي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2006.